موقف بورقيبة من التنظيمات النقابية والسياسية في تونس من خلال جريدة الاهرام ١٩٧٦-١٩٨٧

أ. د. حسان ريكان خلف

hassan_khalaf@aliraqia.edu.iq

الباحثة: نور عبد الكريم حسين

Nooraljbore443@gmail.com

كلية الآداب/ الجامعة العراقية

Bourguiba's position on trade union and political organizations in Tunisia through Al-Ahram newspaper 1976-1987

Dr . Hassan Rikan Khalaf

Researcher: Nour Abdel Karim Hussein

Aliraqia University College of Arts

المستخلص

يزخر التاريخ التونسي بالكثير من الاحداث بعد الاستقلال عن فرنسا في عام ١٩٥٦، اذ شهدت تونس سلسلة من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بدأت فترة حكم الحبيب بورقيبة الذي قاد تونس كرئيس للجمهورية منذ استقلالها حتى عام ١٩٨٧، وخلال حكم الرئيس بورقيبة، شهدت تونس تحسينات في البنية التحتية والتعليم والصحة، ولكن في نفس الوقت كانت هناك قيود على الحريات السياسية. وفي عام ١٩٨٧، تم الإطاحة ببورقيبة في انقلاب سلمي قاده زين العابدين بن علي الذي حكم البلاد حتى عام ٢٠١١، وقد كان لجريدة الاهرام المصرية التي تأسست منذ ١٨٧٥ والتي تعتبر واحدة من ابرز الصحف العربية للدور البارز في تغطية تلك الاحداث والعلاقات في اعدادها التي كانت تنشر بشكل يومي، فضلاً عن تحليل بعض الاحداث منها.

الكلمات المفتاحية : الحبيب بورقيبة، تونس، جريدة الأهرام، المعارضة التونسية، حركة الوحدة الشعبية.

Abstract

Tunisian history is full of many events after independence from France in 1956, as Tunisia witnessed a series of political, social and economic transformations. The period of rule of Habib Bourguiba began, who led Tunisia as President of the Republic from its independence until 1987. During the rule of President Bourguiba, Tunisia witnessed improvements in infrastructure, education, and health, but at the same time there were restrictions on political freedoms. In 1987, Bourguiba was overthrown in a peaceful coup led by Zine El Abidine Ben Ali, who ruled the country until 2011. The Egyptian newspaper Al-Ahram, which was founded in 1875 and is considered one of the most prominent Arab newspapers, had a prominent role in covering these events and relations in the numbers that it published. On a daily basis, in addition to analyzing some of the events.

Keywords: Habib Bourguiba, Tunisia, Al-Ahram newspaper, the Tunisian opposition, the Popular Unity Movement

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن احداث تونس السياسية وعلاقتها مع بعض الدول العربية من خلال جريدة الاهرام(١٩٧٦ – ١٩٨٧) وتناول المعارضة التونسية ابان هذه المدة وموقف بورقيبة من التنظيمات النقابية والسياسية في تونس المتمثل بعدة اتحادات واحزاب وحركات سياسية فضلاً عن انقلاب زين العابدين بن علي وسقوط حكم بورقيبة اضافة إلى علاقة تونس ببعض الدول العربية ابان مدة الفصل المتمثلة بالجزائر وليبيا ومصر.

وقد كان لجريدة الاهرام المصرية التي تأسست منذ ١٨٧٥ والتي تعتبر واحدة من ابرز الصحف العربية الدور البارز في تغطية تلك الاحداث والعلاقات في اعدادها التي كانت تنشر بشكل يومي، فضلاً عن تحليل بعض الاحداث منها.

قلما يكون يسيراً على أي باحث الكتابة عن موقف لجريدة ما بسبب صعوبة الحصول على اعداد تلك الجريدة، لذا توجب على الباحثة شحن تلك الاعداد والتي اخذت وقتاً في الحصول عليها.

- بورقيبة والمعارضة الداخلية وموقف بورقيبة من التنظيمات النقابية والسياسية في تونس

إن آليات تعامل السلطة السياسية في تونس والممثلة في شخص الرئيس مع المعارضة السياسية هي مستوحاة من فكر وتوجه السلطة السياسية التي كيفت الدستور بما يضمن ترجيح الكفة لصالحها ، فقد مارس العنف والإكراه والتهميش أو حتى التصفية الجسدية باسم أولوية حفظ السلم والأمن الوطنيين، كما لجأ إلى اتباع أسلوب المهادنة أو الإغراء بالامتيازات، كما انه يجيد التلاعب بميول الرجال ووسيلته في ذلك تسهيل إفسادهم وانحرافهم واستغلال ضعفهم وتناحرهم ليتمكن من القضاء عليهم بسهولة ، وبذلك فإن

السمة المميزة لمنهج بورقيبة هو أنه لا يترك فرصة لأحد ليكبر شأنه ويصبح مركز قوة وتهديد له، إذ اعتمادا على أنه ليس من مصلحة أي من الأطراف المختلفة المستفيدة أن يقضي عليها يعدها ضمان لمصالح الكل في مواجهة التطورات التي يمكن أن تعصف بهم جميعا ،والاستعانة بجزء منها في تصفية الأخرى ثم تصفية هذا الجزء بدوره واستبعاد رجال البلاط ثم تقريبهم وبعد ذلك إبعادهم وهكذا سار على هذا المنوال مع الشخصيات المؤثرة في تونس.[١]

- **الاتحاد التونسي للعمال**

تجددت الاضرابات في عام ١٩٧٦، فقد اضرب عمال الشركة الوطنية للنقل وشركة سكك الحديد وشركة المقاولات في سوسة وشركة المناجم في مدينة جريس (جنوب البلاد) احتجاجاً على ارتفاع الاسعار وتثبيت أجور العمال وقد واجهت الحكومة تلك الاضرابات بالقوة لأنها تريد أن يستمر العمل بالميثاق الوطني .[2]

وقد تظاهر عدد من الطلبة التونسيين في مناطق متفرقة من مدينة تونس وحطموا عدداً من واجهات المحلات ومن بينها واجهة المركز الثقافي الأمريكي كما قذفوا سيارات قوات الأمن بالحجارة وقد نشبت تلك المظاهرات نتيجة انتشار شائعة مفادها إن ستة طلبة لقوا مصرعهم في الاشتباكات التي وقعت مع قوات الأمن في المدينة الجامعية بتونس وقد نفى مصدر رسمي تونسي هذا الشائعات بشكل قاطع واكد إن طالباً واحداً فقط أصيب في تلك الاشتباكات وكان لا يزال تحت العلاج في المستشفى[٣].

وتصاعدت الأزمة بين الحزب والاتحاد عندما قررت اللجنة المركزية للحزب الحاكم في ٢١ كانون الثاني عام ١٩٧٨ طرد عدد من قيادي الاتحاد من عضويتها، وطالبت

بالاشراف على الانتخابات النقابية، وفي اليوم التالي رفض المكتب التنفيذي للاتحاد ذلك[4].

وبعد ان القت القوات التونسية القبض على قادة الاتحاد ومن بينهم الحبيب عاشور[٥] وقدمته للمحكمة، صدر بحقه حكم بالسجن عشر سنوات مع الاشغال الشاقة [6].

وهذا ما ذكرته جريدة الاهرام في مقالها الموسوم: (١٠ سنوات أشغال شاقة بحق الحبيب عاشور، السجن لـ ١٤ من زعماء النقابيين التونسيين)، اذ ذكرت أن محكمة أمن الدولة التونسية اصدرت حكماً بالسجن ١٠ سنوات مع الأشغال الشاقة على الحبيب عاشور الأمين العام السابق للاتحاد التونسي للشغل عند إدانته في قضية أثارة الشعب في كانون الثاني ١٩٧٨ وأثناء تلاوة الحكم أصيب الحبيب عاشور بأزمة صحية مفاجئة وأغمى عليه وسط قاعة الجلسة، واسعف على الفور، كما أصدرت المحكمة أحكاماً بالسجن على باقي المتهمين الثلاثة، وتراوحت العقوبات ما بين ٥ – ١٠ سنوات أشغال شاقة لـ ١٤ من القادة النقابيين الآخرين، بينما أصدرت حكمها ببراءة ٦ متهمين فقط وعوقب ٨ بالسجن ٦ أشهر مع وقف التنفيذ، كما تلقى عبد الرزاق غربال احد الأمناء السابقين للاتحاد التونسي للشغل حكماً بالسجن عشرة أعوام مع الشغل بعد أن أدين مع عاشور بتهمة التأمر ضد الامن الداخلي للدولة والتورط في الاضطرابات الدامية التي اجتاحت تونس في ٢٦ كانون الثاني [٧].

وعلى الرغم من موافقة الحكومة التونسية على زيادة أجور العمال، الا ان الاتحاد دعا إلى القيام بسلسلة من الاضرابات في كانون الثاني عام ١٩٨٢ وطالب الحكومة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحسين ظروف معيشة العمال من خلال زيادة جديدة لأجورهم والعمل على الحد من ارتفاع اسعار المواد الغذائية من جديد، وقد تسببت تلك الاضرابات في ظل الحياة الاقتصادية في البلاد. مما دفع الحكومة على اجراء

مفاوضات مع الاتحاد توصلت فيها إلى اتفاق في ١٩ شباط عام ١٩٨٢ نص على زيادة أجور العمال) ، الا ان الحكومة تلكأت في تنفيذ هذا الاتفاق، مما دفع الاتحاد الى انتقاد الحكومة لعدم تنفيذ الاتفاق المبرم بينهما مما ادى الى اعادة اعتقال شاملة بحق قادة الحزب [8]

قد كشفت الاهرام في مقالها: (اعتقال ٤٠ من المعارضين لبورقيبة في تونس) عن اعلان مصدر ذو علاقة وثيقة بالمعارضة التونسية ان السلطات التونسية اعتقلت حوالي ٤٠ من المعارضين لنظام حكم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في ذلك الوقت. وفي العدد نفسه ذكرت انه تم ايقاف مجلة (ريالديه) التونسية لمدة ٦ أشهر بعد نشرها سلسلة من المقالات تضمنت نقدا لاذعاً لنظام الحكم، ومما ذكر أن المجلة نشرت ١٣ مقالاً آخرها مقالا بعنوان (الاتاوات التي فرضت علينا) علق فيها رئيس تحرير المجلة على تصرفات منصور معلا وزير المالية بلهجة وصفت بأنها لاذعة[٩].

- **حركة الوحدة الشعبية**

وهي حركة سياسية معارضة لحكم الرئيس بورقيبة ، تأسست في عام ١٩٧٣ في باريس بعد لجوء احمد بن صالح اليها اثر هروبه من السجن . وفي عام ١٩٧٥ أسس فرع للحركة داخل تونس . وانتشرت الحركة في صفوف الأساتذة الجامعيين والطلاب وعدد من أعضاء الحزب الاشتراكي الدستوري الذين ابدوا سياسة التخطيط الاقتصادي[١٠].

بدأ احمد بن صالح وضع فكرة تأسيس تنظيم حركة الوحدة الشعبية موضع التنفيذ، لاسيما أن فكرة تشكيل تنظيم سياسي يكون سانداً له ولمشاريعه التنموية أمر ليس بالجديد عليه اذ كانت تلك الفكرة تراوده منذ زمن بعيد، فبدء العمل على تطبيق فكرة التنظيم على ارض الواقع، واعلن من محل اقامته في منفاه بالعاصمة الفرنسية باريس

التي وصلها في بداية عام ١٩٧٣ الشروع بتأسيس التنظيم بعد قيامه بالاتصال بالكثير من الشخصيات السياسية ممن ابعدهم النظام السياسي التونسي عن العمل السياسي والاداري في المؤسسات الحكومية لاسيما وأن أغلبهم ممن عملوا في صفوف الديوان السياسي الاشتراكي الدستوري، وذوو تاريخ نضالي وخبرة سياسية، اذ وجه لهم احمد بن صالح دعوة الانضمام لذلك التنظيم الجديد الذي حمل اسم حركة الوحدة الشعبية. (١١)

وفي عام ١٩٧٥ طرحت الحركة برنامجها السياسي والاقتصادي الذي أكد تحقيق النهوض الحضاري للشعب التونسي وضمان استقلال البلاد واقامة مجتمع ديمقراطي.(١٢)

كان تنظيم حركة الوحدة الشعبية تنظيماً شاملاً ضم في تشكيلته عدة فئات مختلفة من ابناء الشعب التونسي، من رجال الاقتصاد والسياسة والتكنوقراط من استاذة وطلبة الجامعات التونسية ، وهو ما اسهم في انتشارها سريعاً بين صفوف الطلبة التونسيين الذين كانوا مبتعثين لإكمال دراستهم في الجامعات الفرنسية والأمريكية، الذين نقلوا الأفكار والايدلوجية السياسية لحركة الوحدة الشعبية الى الوسط الطلابي الجامعي في داخل تونس(١٣)

وجهت حركة الوحدة الشعبية انتقاداً الى الدستور التونسي الذي عدته أداة، في خدمة النظام التونسي وتطلعاته، دون مراعاة مصلحة ابناء الشعب التونسي الذي عجز عن متطلباتهم ، من خلال تجاوز رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة على مواده بشكل مستمر بين الفترة والأخرى، وصياغتها بالشكل الذي يخدم أهوائه وأهواء المقربين منه، لاسيما التجاوز على مواد الدستور التي تهم الجانب الاجتماعي، وهو ما جعل مؤسسات الدولة شبه معطلة وعاجزة عن اداء مهامها الأساسية التي أوكلت لها مهام

ادارتها ، واصبح مجلس الامة عاجزاً عن القيام بمهامه تجاه أبناء الشعب التونسي، وتحول الى اداة عمل لخدمة النظام التونسي، وهو ما جعل اجهزة الدولة وهيئاتها السياسية والاجتماعية، تقف عائقاً أمام تطور البلاد، وتخلت عن وظيفتها الاساسية في توفير الحياة الكريمة لأبناء الشعب التونسي [١٤]

وفي عام ١٩٧٧ طرح احمد بن صالح بيانا من خمس نقاط حدد مطاليب حركته المتمثلة في تأكيده الوقوف ضد سياسة القمع، والمطالبة باطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتحقيق الحريات الديمقراطية، واجراء انتخابات ديمقراطية (تشريعية ورئاسية) وضمان حرية العمل النقابي. [١٥]

وقد اثارت تلك المطالب الحكومة، مما دفعها الى القيام بحملة اعتقالات واسعة في صفوف الحركة في حزيران عام ١٩٧٧ وفي شهر اب من العام نفسه، وقدمت المعتقلين للمحاكمة بتهمة التأمر على أمن الدولة والتشهير بسمعة رئيس الجمهورية وقد صدرت بحقهم أحكام بالسجن مدداً متفاوتة. [١٦]

إى أن الحكومة حاولت تهدئة علاقتها بالحركة ، بعد الأزمة التي قامت مع الاتحاد العام التونسي للشغل في عام ١٩٧٨، فقد سمحت للحركة بإصدار جريدة (الوحدة) باللغة العربية[١٧].

إلا أن الحركة انقسمت على نفسها إلى مجموعتين: الأولى، سميت بحركة الوحدة الشعبية المكتب السياسي ويتزعمها أحمد بن صالح والأخرى سميت بحركة الوحدة الشعبية – الهيئة المؤقتة ويتزعمها محمد بلحاج عمر ، ولم تنجح كل المحاولات لإعادة توحيد الحركة . وبعد صدور قانون تعدد الأحزاب ، تقدمت حركة الوحدة الشعبية – الهيئة المؤقتة بطلب في عام ١٩٨١ للسماح لها بالعمل السياسي القانوني

ولأصدار جريدة خاصة بها ، فوافقت الحكومة على الطلب واصدرت الحركة جريدة الوحدة الشعبية (باللغة العربية).[١٨]

وقد شاركت حركة الوحدة الشعبية التي يتزعمها محمد بلحاج عمر في الانتخابات التشريعية . في الأول من تشرين الثاني عام ١٩٨١ . اذ شاركت بـ ٥٩ مرشحاً توزعوا على ٩ دوائر ، الا ان الحركة لم تتمكن من الحصول على النسبة القانونية التي تسمح لها بالعمل السياسي القانوني البالغة ٥٪ بل حصلت على ٠.٨١٪ من الاصوات.[١٩]

كشفت الاهرام في مقال لها أن: (المعارضة التونسية دعت لتغيير الهياكل السياسية)، وأن حمد بن صلاح وزير الاقتصاد التونسي وزعيم حركة الوحدة الشعبية المحظور في تونس اعرب عن اعتقاده بأن بلاده قد تغدو مثل البلاد العربية التي شهدت توتراً بسبب ما وصفها بالتصرفات المتعمدة من الأشخاص الذين يتولون السلطة . وقال إن النظام الحاكم لن يتمكن من إصلاح كل شي نضراً لأنه كان يستند إلى طبقة غنية جداً، وأشار إلى ما وصف بـ تراكم الأحقاد بين السكان بسبب الظلم الاجتماعي والاقتصادي المتزايد، وطالب بأن يتغير كل شيء في البلاد بما في ذلك الهياكل السياسية التي تدير شؤون البلاد [٢٠].

ورغم الضربات العنيفة التي تلقاها الاتحاد الا انه صمد واستطاع اطلاق سراح السجناء من النقابين في ذلك الوقت الا ان السلطة الحاكمة استطاعت خلال عامي تنصيب قيادة موالية لها ، وقد ادت تلك الصراعات الى اضعاف الاتحاد العام التونسي للشغل وغياب قيادة تمثل مصلحة العمال واخراجه تدريجياً من دائرة الصراع الفعلي، وقد يصنع التغيير عندما استحال التعايش السلمي بين الحكومة والاتحاد جراء الازمة الاقتصادية الخانقة والخلافات العميقة بسبب سياسة زيادة الأجور وخاض محمد

مزالي[٢١] حرباً شرسة مع النقابات وعمل على تصفية قيادة الحبيب عاشور والزج به في السجن، وحكم عليه مدة سنتين معمقاً بذلك الازمة بين النقابات والحكومة. [٢٢]
إلا أن العلاقة بين الحكومة والحركة توترت بعد مقاطعة الحركة للانتخابات البلدية في ايار عام ١٩٨٥، تضامناً مع الاحزاب السياسية المعارضة في البلاد، مما دفع الحكومة إلى منع جريدة الحركة من الصدور ، وقد اشتركت الحركة التي تزعمها محمد بلحاج عمر في الانتخابات التشريعية في الأول من تشرين الثاني عام ١٩٨٦ ولم تحصل الا على عدد محدود من الأصوات، واستمرت الحركة في ممارسة دورها السياسي حتى نهاية حكم بورقيبة عام ١٩٨٧.[٢٣]

- **حركة النهضة الاسلامية**

أرتبط ظهور الحركات الإسلامية في تونس بتحركات بدأت في جامع الزيتونة ومن المعروف أن هذا الجامع أدى دوراً كبيراً في تاريخ تونس، كما ساهم في الحفاظ على الهوية الإسلامية والعربية لتونس ووقف سدا منيعا في وجه الاستعمار الفرنسي الذي كان يعمل على فرنسة تونس وجرها إلى دائرة التغريب والفرنسة ، وكان من بين الذين درسوا في جامع الزيتونة عبد الفتاح مورو أحد أهم المشاركين في تأسيس حركة النهضة، وبدأ مهمته تلك في عقد صلات وثيقة بشخصيات وأوساط تونسية ففي بداية السبعينات حصل لقاء بين عبد الفتاح مورو وراشد الغنوشي[٢٤] الذي كان في وقت سابق معجبا بالفكر القومي الناصري ثم تبني الفكر الإسلامي، ونشأت صداقة بينهما انعكست على نشاطهما السياسي فيما بعد ، أست الحركة عام ١٩٧٤ مجلة المعرفة التي باتت المنبر الفعلي لأفكارها. [٢٥]
إن حركة الاتجاه الإسلامي بتونس هي حركة إسلامية تتبنى كثيراً من المفاهيم الفكرية لحركة الإخوان المسلمين وهدفها القضاء على المد العلماني، وبعث الشخصية

الإسلامية وتجديد الفكر الإسلامي ، وإعادة بناء الحياة الاقتصادية على أسس إنسانية.[٢٦]

كما تهدف إلى بعث الكيان السياسي والحضاري للإسلام داخل البلاد وخارجها في ظل إعلام إسلامي ملتزم، ورفض كامل للعنف كأداة للتغيير، وتكريس السلطة الإسلامية الشورية الجماعية والانحياز إلى صفوف المستضعفين من العمال والفلاحين، ولكن رغم ذلك فقد اخذ عليها ما لحق بجماعة الإخوان من مؤاخذات ومنها الانحراف بالجماعة نحو الفكر العصري المتحرر والمخالف للنصوص الشرعية استجابة للواقع المفروض في ذلك الوقت. [٢٧]

تمكنت الحركة من التغلغل في صفوف طلاب جامعة تونس والاتحاد العام التونسي للشغل ، وأكد راشد الغنوشي أن أول خلية تنظيمية للحركة نشأت بالجامعة وأنه كان شخصيا يشرف على تكوين عناصرها من الناحية الفكرية من خلال توجيه الطلبة لبعض الكتب ذات الصلة بفكر الحركة ، وقد كانت الكليات العلمية هي أولى الكليات التي تواجد الإسلاميون فيها بكثافة كالمدرسة العليا للمهندسين و كلية العلوم وكلية الطب ، وفي ذلك دلالة على أن ظاهرة الرجوع للمقدس مثلما كان يرى الباحث في علم النفس وعلم الاجتماع عبد القادر الزغل لم تأتِ من طرف طلبة منتمين لكليات دينية مهددين بالبطالة ، بل من طرف طلبة الكليات العلمية و الكليات التكنولوجية ، كما أن القاعدة الاجتماعية لهؤلاء الطلبة لا تختلف كثيرا عن القاعدة الاجتماعية التي ينتمي إليها طلبة اليسار ، إنهم في الأغلب أبناء البورجوازية الحضرية أو شبه الحضرية اللذين يعشون على عتبة الفقر، [٢٨]حتى أصبح للحركة وزن داخلهما ، كما اصبحت الحركة على اتصال مع الأوساط الشعبية في البلاد ، من خلال ما كانت تنشره مجلة المعرفة، وبعد تصاعد القمع في البلاد، بعد احداث ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٧٨

،اصبحت المساجد اماكن للكلمة الحرة ، وبرزت وقتها وبصورة علنية الظاهرة السياسية الدينية ، التي عبرت عن نفسها من خلال مجلة المعرفة ومن ثم مجلة المجتمع التي اصدرتها الحركة. [٢٩]

دخلت الحركة في العمل السياسي في تونس وبدأت تنتقد الحكومة بصورة علنية وزاد في حدة التوتر ، اتهام الحكومة الحركة بمسؤوليتها عن الانفجار الذي حدث في ذكرى ميلاد الرئيس بورقيبة عام ١٩٧٨ في مدينة سوسة ، وهو ما نفته الحركة .[٣٠]

ويمكن القول ان الحركة الاسلامية ابتدأت نشاطها ثقافياً دعوياً، الا انها تحولت إلى النشاط السياسي بعد الثورة الايرانية في شباط ١٩٧٩ وذكر راشد الغنوشي ان الثورة الإيرانية قد املت عليه ان يجري مراجعات جذرية في طريقة تفعيل عمله السياسي، بل انها جعلته يراجع بشكل واسع منطلقاته الفكرية وخططه ، وقد افضت المراجعات الى جملة من التوجهات تقوم على تأصيل الحرية والديمقراطية كمدخل الإصلاح المجتمع، الذي كان يرى أساس المواطنة في الدولة كأساس للقبول، وكان مشروع الحركة مشروع مجتمع مدني يقوم على التعددية السياسية والثقافية والانصهار للفئات المحرومة، ولقد اتسمت توجهات الحركة الاسلامية في تونس ابتداء بالابتعاد عن عناصر الاصطدام مع السلطات التونسية ذات التوجه العلماني إلا أن عوامل المواجهة سرعان ما تفاعلت وتحولت العلاقة الى الصراع . [٣١]

فقد نظمت في ٤ آذار عام ١٩٧٩ اضراباً عاماً لانصارها في جامعة تونس استمر تسعة أيام، احتجاجاً على ذلك ، وقد واجهت الحكومة ذلك الاضراب بالقوة فاقتحمت قوات الأمن الحرم الجامعي وحاولت اجبار الطلاب على انهاء اضرابهم بالقوة مما تسبب في سقوط ضحايا في صفوف الطلاب مما دفع الحكومة الى شن حملة اعتقالات

واسعة في صفوف الحركة ، شملت نحو ١٠١ من أعضائها وقدمتهم للمحاكمة ، ومنعت مجلة المعرفة من الصدور .[٣٢]

وبعد سنوات من النشاط المتواصل تمكنت في آب ١٩٧٩ أقامة مؤتمرها التأسيسي بضاحية منوبة في تونس وبشكل سري، والذي صادقت فيه على قانونها الأساسي.[٣٣]

ثم انتقد الهادي نويرة في ٢٨ كانون الأول عام ١٩٧٩ الحركة ، أمام مجلس الأمة التونسي، واتهمها باستخدام المساجد الاغراض سياسية في احدى المدارس الثانوية، وبدأ يكتب في الصحف وينتقد تدخل الدولة في الدين، وقد تعرض الى الاعتقال أكثر من مرة، كان آخرها حكم عليه بالسجن احدى عشرة سنة، وفي أب عام ١٩٨٤ أطلق سراحه بعد العفو عن السجناء السياسيين.[٣٤]

وبعد انتفاضة قفصة[٣٥] عام ١٩٨٠ تعرضت الحركة إلى الانشقاق إلى ثلاث مجاميع، وكان يقود المجموعة الأولى راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو، أما المجموعة الثانية فقادها حسن الغضبان والمجموعة الثالثة قادها صالح النيفر، وقد وقعت خلافات بين تلك المجاميع. [٣٦]

وبعد صدور قانون تعدد الأحزاب ، تقدمت المجموعة التي يتزعمها الغنوشي بطلب في ٦ حزيران عام ١٩٨١ الى الحكومة للسماح لها بالعمل السياسي القانوني تحت اسم حركة الاتجاه الاسلامي ، الا ان الحكومة رفضت طلبها ، فلجأت الحركة الى العمل السري[٣٧]، إذ انتخب راشد الغنوشي رئيسا لها، وعبد الفتاح مورو أمينا عاما لحركة الاتجاه الإسلامي وتم الإعلان رسميا عن هذه الحركة في ١١ حزيران ١٩٨١، إذ تقدمت بطلب إلى وزارة الداخلية للحصول على اعتماد رسمي، وقد رفضت وزارة الداخلية التونسية الطلب جملة وتفصيلا لحركة الاتجاه الإسلامي وللحول دون أن

تكبر في الواقع السياسي التونسي، وبادرت إلى اعتقال كل قيادات حركة الاتجاه الإسلامي [٣٨]

بدأت حملة القمع والتضييق على الحركة، إذ اعتقلت قياداتها في شهر أيلول ١٩٨١[٣٩] وقدموا للمحاكمة بتهم عديدة أبرزها الانتماء إلى جمعية غير مرخصة والنيل من كرامة رئيس الجمهورية ، وحكم على عبد الفتاح مورو وراشد الغنوشي بالسجن عشر سنوات، لكن أفرج عن الأول عام ١٩٨٣، وعن الثاني في آب ١٩٨٤. [٤٠]

فقد شنت الحكومة حملة اعتقالات واسعة في صفوف الحركة، فاعتقلت ٥٠ من أعضائها وكان بضمنهم عشرة عسكريين، وفي ١٢ اب عام ١٩٨٣ قدمتهم الى محكمة أمن الدولة بتهمة الانتماء الى حزب غير شرعي.ومن اجل القضاء على المد الأصولي، عين الرئيس بورقيبة في شهر نيسان عام ١٩٨٤ زين العابدين بن علي[٤١] بمنصب وزير الداخلية ، الذي تمكن من القاء القبض على عدد كبير من اعضاء الحركة وقدمهم للمحاكمة، الا ان الحركة واصلت نشاطها السياسي، فقد اشتركت في مظاهرة في ١٦ نيسان عام ١٩٨٦ ضد الحكومة التونسية، مما عرض الحركة إلى حملة اعتقالات واسعة في صفوفها وخاصة من الطلاب. [٤٢]

وخلال مقالها: (تنفيذ الإعدام في تونسيين خططاً لهدم النظام الجمهوري) كشفت الاهرام بأن وكالة الأنباء التونسية اعلنت عن أن السلطات التونسية أعدمت يوم ٤ اب ١٩٨٦ متآمرين خطرين ارتكبا جرائم عديدة في أطار مخطط بشع يهدف إلى هدم أسس النظام الجمهوري وزعزعة الاستقرار في البلاد. وأضافت الوكالة أن اعترافات أفراد المجموعة التي تضم ٢٦ تونسياً تشير إلى انتمائهم إلى جماعة دينية متطرفة[٤٣].

واشارت الاهرام في مقالها (المد الاسلامي في تونس) الى أن الإسلام السياسي والثقافي كان يمثل القاعدة الأساسية التي شكلت البنيات الاجتماعية والثقافية في تونس قبل

الاحتلال الفرنسي في عام ١٨٨١ وقد حاول الاحتلال أحداث قطيعة ثقافية مع البناء التقليدي السابق وذلك لزعزعة التوازن التقليدي مع الإبقاء على بعض القيم والمؤسسات التي تستطيع تسهيل القيام بهذا الدور[٤٤].

اشارت الاهرام الى وقوع اشتباكات عنيفة في ١٦ تموز ١٩٨٧ بين قوات الشرطة التونسي وعدد من أعضاء حركة الاتجاه الإسلامي الأصولية في وسط تونس أستمرت لأكثر من ساعة واستخدمت قوات الشرطة القنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين الذين ردوا بالحجارة والقنابل الحارقة وقد أشار المراقبون إلى ان تلك المظاهرات التي تعد الأخيرة في سلسلة الاحتجاجات التي شهدتها تونس ضد هجوم الشرطة على حركة الاتجاه الإسلامي[٤٥].

واعلنت الاهرام في مقال بعنوان: (المتطرفون دينيا في تونس يجددون تظاهراتهم) تظاهرات المتطرفين الإسلاميين في ٢٥ اب ١٩٥٧ في تونس لمناهضة نظام الحكم اذ تظاهر عشرات من الموالين لحركة الاتجاه الإسلامي المناوئة للنظام في قلب العاصمة التونسية وقد تدخلت قوات الأمن المسلحة واستخدمت قنابل مسيلة للدموع للتفريق المتظاهرين الذين ردوا بألقاء الحجارة على قوات الشرطة وألقت القبض على عدد من الأشخاص وأغلقت قوات الأمن الشوارع الرئيسة في العاصمة [٤٦].

أعيد اعتقال راشد الغنوشي في شهر آب ١٩٨٧ وحوكم مع مجموعة من رفاقه بتهمة قيام عناصر من حركة الاتجاه الإسلامي بتفجير أربعة فنادق سياحية في تونس العاصمة في شهر آب ١٩٨٧ ، وقد أنكر راشد الغنوشي تلك التهمة، وندد بأعمال العنف التي شهدتها تونس، غير أن محكمة أمن الدولة حكمت عليه بالسجن المؤبد، بتهمة تهديد أمن الدولة والاتصال بدولة أجنبية، كما حكم بالإعدام على سبعة من رفاقه ونقذ الحكم في اثنين منهما[٤٧]

رحبت الحركة بالإطاحة بالرئيس بورقيبة في تشرين الثاني ١٩٨٧ وبنت علاقة جيدة مع زيد العابدين بن علي لتخوض حركة النهضة مرحلة جديدة ما بين المشاركة في العمل السياسي وما بين المواجهة [٤٨]

كان التعامل الذي اعتمدته السلطات تجاه التيار الاسلامي في ظل حكم بورقيبة لم يكن تعاملا مع خصم سياسي بل تعاطت معه على اساس كونه تحدياً امنياً، ومن ذلك المنطلق لم يسمح له في ظل حكم بورقيبة بأداء دور سياسي حقيقي، بل تم التعامل معها كمصدر للتهديد بعدم الاستقرار السياسي [٤٩]

الخاتمة :

- اوضحت جريدة الاهرام ان هناك عدة أحزاب وحركات معارضة تأسست في تونس منذ استقلالها في خمسينيات القرن الماضي، وكان سبب تأسيس تلك الأحزاب والحركات هو النظام السياسي في تونس الذي كان يهيمن على صنع القرارات بدون السماح لأي جهة سياسية أو حزبية بالمشاركة فيها، قامت تلك الحركات بفتح قنوات حوار مع مختلف الأطروحات الداخلية التي انتقدت سياسة النظام التونسي واستحوذت على مراكز القرار.

- عملت جريدة الاهرام على ابراز حقيقة حكم بورقيبة كونه يمثل فترة من التحولات والتغيرات الكبيرة في تونس رغم أن بعض السياسات والإصلاحات قد أسهمت في تحقيق تحديث وتطور في بعض الجوانب، إلا أنها أثرت بشكل سلبي على بعض الفئات الاجتماعية والاقتصادية، وزادت التوترات والاحتجاجات في بعض الأحيان.

- سارع بو رقيبة إلى القضاء على معارضيه وخصومه السياسيين بما فيهم رفاق الكفاح من أجل الاستقلال، وخاصة من عرفوا بـ"اليوسفيين"، أي أتباع صالح بن يوسف ثم قام بتعديل دستوري سمح له برئاسة الدولة مدى الحياة ، وبينما بنى علاقات قوية مع الأنظمة الملكية، عرفت علاقته بالمعسكر القومي بقيادة جمال عبد الناصر توترات مستمرة بسبب عدد من مواقفه التي لم تكن متطابقة مع افكار جمال عبد الناصر وهذا ماعملت الصحيفة على ابرازه .

- لقد بينت الصحيفة ان بورقيبة جمّد نشاط الحزب الشيوعي ، وحارب فيما بعد الإسلاميين (حركة الاتجاه الإسلامي وحركة النهضة لاحقا) ونكّل بهم بعد فترة وجيزة من الهدنة استثمرها في حربه على المعارضة اليسارية التي شلّ فاعليتها وألغى الحريات الأساسية وفرض الرقابة على الإعلام،

- مثلت تونس منذ استقلالها عام ١٩٥٦ البوابة الشرقية للثورة الجزائرية، من خلال دخول الاسلحة والمؤونة الحربية إليها، فقد كانت من أهم المعابر للمجاهدين والاسلحة القادمة من مصر وليبيا، اذ فتحت حدودها للثورة، فمنذ اندلاع الثورة الجزائرية لم تجعل تونس سواء حكومة او شعبا فرقا بين ترابها وتراب الجزائر، اذ كانت تونس أهم قاعدة عسكرية للكفاح الجزائري، قد مثلت واجهة اساسية لمرور الاسلحة ومركز جوي لنشاط القواعد الخلفية، اذ عملت على توفير كل التسهيلات اللازمة لانجاح مهمة مرور الاسلحة وهذا ما أكدته الصحيفة.

- لقد ابرزت الصحيفة ان فرنسا حاولت الحد من الدعم التونسي للجزائر ان تقوم باتفاقيات بين الدولتين ومحاولة كسب ود تونس من اجل منع الدعم المادي والمعنوي للجزائر وقامت بطرح مسألة الحدود بين الدولتين محاولة منها لتخلي تونس عن دعمها للجزائر، إن استراتيجية فرنسا في ذلك الوقت كانت تستند إلى محاولة عزل الثورة الجزائرية عن التأثيرات الإقليمية وقطع الاتصال بين المجاهدين والسكان المحليين الذين كانوا يمكن أن يقدموا الدعم والإعانة للحركة الثورية.

قائمة الهوامش :

(١) عائشة عياش، جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص رسم السياسات العامة، ٢٠١٥، ص ١٢٨.

(2) حسن زغير حزيم، الحبيب بورقيبة ودوره السياسي (١٩٣٣ – ١٩٨٧) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب ، ٢٠٠٣، ص ٧٠.

٣() جريدة الأهرام ، القاهرة ، العدد ٣٢٩٤٩، ٢٥ شباط ١٩٧٧.

(4) محمد عبد العزيز الجوادي ، اثر التحولات السياسية في البناء الاجتماعي في تونس، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٢، ص ٥٧–٥٩.

(٥) الحبيب عاشور: ولد عام ١٩١٣ بقرية العباسية بجزيرة قرقنة . حصل على شهادة دبلوم في الكهرباء. في سنة ١٩٣٤ انخرط في النضال النقابي والوطني لتحقيق استقلال تونس، أسس مع فرحات حشاد اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب عام ١٩٤٤، دخل السجن بعد الاستقلال أكثر من مرة أولاها عام ١٩٦٥ حيث كانت الحكومة تسعى إلى إبعاده عن قيادة المنظمة النقابية. وفيما بين ١٩٧٨ و١٩٨٠ إثر دعوته إلى الإضراب العام والتي أدت إلى أحداث ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٨ الدامية. كما دخل السجن من جديد عام ١٩٨٥ لإبعاده عن السعي إلى خلافة الحبيب بورقيبة. توفي عام ١٩٩٩. للمزيد ينظر: الموسوعة التونسية، الحبيب عاشور، ٢٥ شباط ٢٠١٧. نقلاً عن: http://www.mawsouaa.tn/wiki/تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٥

(6) حسن زغير حزيم، المصدر السابق ص ٧٢.

(٧) جريدة الأهرام ، القاهرة ، العدد ٣٣٥٤٢، ١١ تشرين الأول ١٩٧٨ .

(8) حسن زغير حزيم، المصدر السابق، ص ٧٤

(٩) جريدة الاهرام، القاهرة، العدد ٣٥٠٩٨، ١٦ كانون الثاني ١٩٨٣.

(١٠) طه العنيكي – النظام السياسي التونسي ١٩٥٦ _ ١٩٨٩ رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٢، ص ١٨٧.

(١١) نعم أكرم عبد الله الجميلي ، تجارب التعددية الحزبية في الوطن العربي تونس انموذجاً دراسة تاريخية ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠١، ص ٩٣.

(١٢) سالم البيض، ملاحظات حول علاقة الدولة بالاحزاب السياسية في تونس اثناء الفترة البورقيبية ، أعمال المؤتمر الأول حول الحبيب بورقيبة وانشاء الدولة الوطنية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي ، ٢٠٠٠ ، ص ١٨٣.

(١٣) عبد الجليل بوقرة ، النظام البورقيبي الصعود والانحدار ١٩٥٦–١٩٨٧، دراسة تاريخية ، تونس ٢٠١٢، ص ١٨٢.

(١٤) فراس صالح خضر الجبوري و نور محمد عبد الله علي، السياسة الداخلية والخارجية لحركة الوحدة الشعبية ١٩٧٣.١٩٨٠، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، مج ٢٩، ع ٦، ص ٢٣٥.

(١٥) مجموعة الحقيقة التونسية، المصدر السابق ، ص١٤٣ _ ١٤٤.

(١٦) حسن زغير حزيم، المصدر السابق، ص٨١ .

(١٧) العنبكي، النظام السياسي التونسي ١٩٥٦ _ ١٩٨٩ رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٢، ص١٨٧.

(١٨) سالم بيض، المصدر السابق، ص ١٨٤.

(١٩) شفيق السامرائي، الاحزاب السياسية في عهد الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي ، مجلة العلوم السياسية ، بغداد ، ع ٩٤، ١٩٩٠ ، ص ١٩

(٢٠) جريدة الأهرام ، القاهرة ، العدد ٣٥٤٦٦، ١٩ كانون الثاني ١٩٨٤.

٢١() محمد مزالي: سياسي تونسي، ولد في تونس بمدينة المنستير في ٢٣ كانون الاول ١٩٢٥، وتلقى تعليمه الثانوي في العاصمة تونس في مدرسة الصادقية، ثم سافر الى فرنسا لتلقي تعليمه العالي اذ تخصص في دراسة الفلسفة وتخرج عام ١٩٥٤، عاد لتونس للعمل كمدرس للفلسفة في المدرسة الصادقية، وفي عام ١٩٥٥ أصدر مجلة الفكر التي استمر وجودها إلى عام ١٩٨٦، وتسلم وزارة الدفاع في المدة ١٩٦٨ – ١٩٦٩، ثم وزير التربية القومية والشباب والرياضة للمدة ١٩٦٩ – ١٩٧٠، فضلاً عن العديد من المناصب. للمزيد ينظر:
محمد مزالي، نصيبي من الحقيقة وزير اول في رئاسة بورقيبة يشهد، دار الشروق، ط١، القاهرة، ٢٠٠٧.

(٢٢) توفيق المديني الدولة البوليسية في تونس المعاصرة، المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص ٣٦.

(٢٣) حسن زغير حزيم، المصدر السابق، ص ٨٢_ ٨٣.

(٢٤) راشد الغنوشي: سياسي تونسي، ولد في شهر حزيران ١٩٤١، يعد احد ابرز المفكرين الإسلاميين في العالم وواحد من اكثر المؤثرين السياسيين في تونس في السنوات التي أعقبت الاستقلال، وقد سجن عدة مرات قبل ان يتم نفيه من تونس. للمزيد ينظر:

Abdallah Schleifer, The Muslim 500 – Years 2009–2024, The Royal Islamic Strategic Studies Centre, Kingdom of Jordan, 2017, p. 78.

(٢٥) أعليه علاني، الإسلاميون التونسيون من المعارضة الى الحكم النشأة التطور، دار الآفاق، تونس، ٢٠١٤م، ص ٢٢٧.

(٢٦) احمد فاضل جاسم داود، مستقبل التجربة الديمقراطية في بلدان المغرب العربي تونس انموذجا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٠، ص ١٨٢.

(٢٧) محمد عبد الباقي الهرماسي الاسلام الاحتجاجي في تونس مجموعة باحثين الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي خطة مركز وحدة الدراسات العربية بيروت ٢٠٠٤٠ ، ص ٢٧٠.

(٢٨) أعلية علاني، المصدر السابق، ص ٦١

(٢٩) سالم البيض ، المصدر السابق ، ، ص ١٩٠.

(٣٠) العنبكي، المصدر السابق، ص ١٩٢ – ١٩٣.

(٣١) هيفاء أحمد محمد، الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، مجلة دراسات دولية، ع ٥٨، جامعة بغداد، ص ٢٣

(٣٢) حسن زغير حزيم، المصدر السابق، ص ٨٩.

(٣٣) محمد صلاح الدين المستاري الإسلام في تونس بعد لا من نوفمبر الشركة التونسية لفنون الرسم تونس، ١٩٩٣، ص ٤٣.

(٣٤) سالم البيض، المصدر السابق، ص١٩٠.

(٣٥) هو الاسم الذي أطلق على العملية المسلحة التي قام بها كوموندوس من المعارضين التونسيين ذى توجه عروبي في يناير ١٩٨٠ بعده تسربهم إلى مدينة قفصة عبر مدينة تبسة بالجزائر .تمكن المهاجمون من السيطرة على أغلب مراكز المدينة إلا أن دعواتهم للسكان إلى التمرد باءت بالفشل. تمكنت قوات الأمن والجيش التونسيين في نهاية المطاف من إعادة السيطرة على المدينة وأسر المهاجمين بما فيهم قائد المجموعة، يُنظر: https://ar.leaders.com.tn/article

(٣٦) حسن زغير حزيم، المصدر السابق ، ص ٩٠.

(٣٧) سالم البيض، المصدر السابق، ص ١٩٠ – ١٩١.

(٣٨) عليه علاني ، المصدر السابق ، ص ٢٢٨.

(٣٩) هيفاء احمد محمد، المصدرالسابق، ص ٢٦.

(٤٠) نور الدين عرباوي نهاية البورقيبية قراءة في الثورة التونسية دار الطباعة والخدمات، ص ٧٨.

(٤١) زين العابدين بن علي: سياسي تونسي ورئيس وزراء تونس، ولد في حمام سوسة يوم ٣ أيلول عام ١٩٣٦، واصل دراسته حتى تمكن من الالتحاق بالمدرسة العليا للبحوث والامن في فرنسا، تولى في مشواره العسكري رئاسة الاستخبارات العسكرية ما بين عامي ١٩٦٤ - ١٩٧٤

، ومن ثم رئيس الأمن القومي ما بين ١٩٧٧ - ١٩٨٠، و عمل بن علي سفيرا لتونس في العاصمة البولندية وارسو عام ١٩٨٠ ورئيساً للوزراء عام ١٩٨٧، بعد ثورة تونس هرب الى السعودية وذلك يوم ١٤ كانون الثاني ٢٠١١. للمزيد يُنظر: محمود محمد علي، زين العابدين بن علي.. رئيس تونس الذي خلعته ثورات الربيع العربي، جامعة اسيوط، د.ت،

(٤٢) حسن زغير حزيم، المصدر السابق، ص ٩٠.

(٤٣) نقلاً عن: جريدة الأهرام ، القاهرة ، العدد٣٦٣٩٥ ، ٥ أب ١٩٨٦ .

(٤٤) المصدر نفسه ،العدد ٣٦٤٠٢، ٨ أب ١٩٨٦.

(٤٥) المصدر نفسه ، العدد ٣٦٧٤٥، ١٧ تموز ١٩٨٧ .

(٤٦) جريدة الأهرام ، القاهرة ، العدد ٣٦٧٨٥، ٢٦ أب ١٩٨٧ .

(٤٧) هيفاء احمد محمد، المصدر السابق، ص ٢٧.

(٤٨) راشد الغنوشي، حركة الاتجاه الإسلامي في تونس، دار القلم، الكويت،١٩٨٩ ص ٤٥

(٤٩) هيفاء احمد محمد ، المصدر السابق، ص٢٧.

المصادر والمراجع:

أولاً / الكتب

١. أعليه علاني الإسلاميون التونسيون من المعارضة الى الحكم النشأة التطور – الآفاق تونس، ٢٠١٤م.

٢. توفيق المديني الدولة البوليسية في تونس المعاصرة المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، بيروت (٢٠٠١).

٣. راشد الغنوشي، حركة الاتجاه الإسلامي في تونس، دار القلم، الكويت،١٩٨٩.

٤. شفيق السامرائي، الاحزاب السياسية في عهد الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي ، مجلة العلوم السياسية ، بغداد ، ع ٩٤، ١٩٩٠.

٥. فراس صالح خضر الجبوري ونور محمد عبد الله علي ، السياسة الداخلية والخارجية لحركة الوحدة الشعبية ١٩٧٣ – ١٩٨٠ مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، مجلد ٢٩ ،العدد ٦ ، ٢٠٢٢.

٦. محمد صلاح الدين المستاري الإسلام في تونس بعد لا من نوفمبر الشركة التونسية لفنون الرسم تونس ، ١٩٩٣.

٧. محمد عبد الباقي الهرماسي الاسلام الاحتجاجي في تونس مجموعة باحثين الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي خطة مركز وحدة الدراسات العربية بيروت ، ٢٠٠٤.

٨. نور الدين عرباوي نهاية البورقيبية قراءة في الثورة التونسية دار الطباعة والخدمات.

ثانياً / الرسائل والاطاريح :

١. احمد فاضل جاسم داود مستقبل التجربة الديمقراطية في بلدان المغرب العربي تونس الموذجا اطروحة دكتوراه (غير منشورة) مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١٠.

٢. حسن زغير حزيم، حسن زغير حزيم، الحبيب بورقيبة ودوره السياسي (١٩٨٧-١٩٣٣) دراسة تاريخية رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية الآداب – جامعة بغداد، ٢٠٠٣.

٣. طه العنيكي – النظام السياسي التونسي ١٩٥٦ _ ١٩٨٩ رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٢،

٤. عائشة عياش، جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس، اطروحة دكتوراه، كليةالعلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر ٢٠١٥.

٥. محمد عبد العزيز الجوادي ، اثر التحولات السياسية في البناء الاجتماعي في تونس، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى معهد الدراسات القومية والاشتراكية بالجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٢.

ثالثاً / البحوث :

١. سالم بيض، ملاحظات حول علاقة الدولة بالاحزاب السياسية في تونس اثناء الفترة البورقيبية ، أعمال المؤتمر الأول حول الحبيب بورقيبة وانشاء الدولة الوطنية ، زغوان ، مؤسسة التميمي للبحث العلمي ، ٢٠٠٠.

٢. عبد الجليل بوقرة ، النظام البورقيبي الصعود والانحدار ١٩٥٦-١٩٨٧، دراسة تاريخية ، تونس ٢٠١٢.

٣. نعم أكرم عبد الله الجميلي ، تجارب التعددية الحزبية في الوطن العربي نموذج تونس ، دراسة تاريخية ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠١.

٤. هيفاء احمد محمد ، الاسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة ، دراسات دولية ، ع ٥٨ ، ركز الدراسات الإستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد.

رابعاً / الصحف:

١. جريدة الاهرام، القاهرة، اعداد السنوات ١٩٧٦- ١٩٨٧ .

Sources and references:

First / books

1. Above all, Tunisian Islamists from opposition to rule, emergence and development - Horizons Tunisia, 2014 AD.
2. Tawfiq Al-Madini, The Police State in Contemporary Tunisia, New Arab Center for Printing and Publishing, Beirut (2001).
3. Rashid Ghannouchi, The Islamic Tendency Movement in Tunisia, Dar Al-Qalam, Kuwait, 1989.
4. Shafiq Al-Samarrai, Political Parties during the Era of Habib Bourguiba and Zine El Abidine Ben Ali, Journal of Political Sciences, Baghdad, No. 94, 1990.
5. Firas Saleh Khader Al-Jubouri and Nour Muhammad Abdullah Ali, The Domestic and Foreign Policy of the Popular Unity Movement 1973 - 1980 Tikrit University Journal for the Humanities, Volume 29, Issue 6, 2022.
6. Muhammad Salah al-Din al-Mistari, Islam in Tunisia after November, Tunisian Company for Graphic Arts, Tunisia, 1993.
7. Muhammad Abdel-Baqi Al-Harmasi, Protest Islam in Tunisia, a group of researchers of contemporary Islamic movements in the Arab world, plan of the Arab Studies Unit Center, Beirut, 2004.
8. Nour al-Din Arbawi, The End of Bourguibia, A Reading of the Tunisian Revolution, Printing and Services House.

Messages and theses:

1. Ahmed Fadel Jassim Dawoud, The Future of the Democratic Experience in the Countries of the Arab Maghreb, Tunisia as a Model, Doctoral Dissertation (Unpublished), Council of the Faculty of Political Science, Al-Nahrain University, 2010.
2. Hassan Zaghir Hazim, Hassan Zaghir Hazim, Habib Bourguiba and his political role (1933-1987), a historical study. Master's thesis in contemporary history, College of Arts - University of Baghdad, 2003.
3. Taha Al-Aniki - The Tunisian Political System 1956-1989 Master's Thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 1992,
4. Aisha Ayyash, The Dialectic of Authority and Political Opposition in Tunisia, PhD thesis, Faculty of Political Sciences and International Relations, specializing in public policy formulation, University of Algiers 2015.
5. Muhammad Abdel Aziz Al-Jawadi, The Impact of Political Transformations on the Social Structure in Tunisia, unpublished master's thesis, submitted to the Institute of National and Socialist Studies at Al-Mustansiriya University, Baghdad, 1982.

Research:
1. Salem Bayd, Notes on the State's Relationship with Political Parties in Tunisia during the Bourguiba Period, Proceedings of the First Conference on Habib Bourguiba and the Establishment of the National State, Zaghouan, Tamimi Foundation for Scientific Research, 2000.
2. Abdeljalil Bougherra, The Bourguiba Regime's Rise and Decline 1956-1987, Historical Study, Tunisia 2012.
3. Yes, Akram Abdullah Al-Jumaili, Experiences of Party Pluralism in the Arab World, the Tunisia Model, a historical study, the Founding Leader's Institute for Higher National and Socialist Studies, Al-Mustansiriya University, 2001.
4. Haifa Ahmed Muhammad, Islamists in Tunisia between the opposition and authority, International Studies, no. 58, Center for Strategic and International Studies/University of Baghdad.

Newspapers:
1. Al-Ahram Newspaper, Cairo, issues for the years 1976-1987.